

دور برامج الاستثمارات العمومية وسياسات التشغيل في خلق مناصب الشغل في الجزائر -دراسة تحليلية كلية-

اسم ولقب المؤلف: د. إلهام بوروية

اسم ولقب المؤلف: د. عبد الصمد سعودي

جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر

الملخص:

يعد التشغيل من أهم تحديات التي تواجهها الحكومات، حيث يبقى دور الدولة الأول هو تخفيض معدلات البطالة باختلاف توجهاتها الفكرية، البطالة من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي، هذا الأخير ما هو إلا دليل على العمالة وديناميكية التوظيف في الحالات العادية، لأن ارتفاع إنتاجية العامل ينتج عنه زيادة في النمو الاقتصادي وزيادة في معدلات التشغيل.

لقد كان لانخفاض أسعار النفط في سنة 1986 بالغ الأثر في ترويدي الوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الديون الخارجية، والنتيجة تقلص فرص التشغيل بالوظيفة العمومية، وتأثرت بذلك سوق العمل حيث شهدت اختلالات حادة خاصة خلال التسعينات أين ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 28 % من مجموع القوى العاملة عام 1996، بالإضافة إلى التركيبة السكانية التي تميز الجزائر النمو الديمغرافي إذ يشكل الشباب الذين هم في سن العمل نسبة كبيرة من العدد الإجمالي للسكان؛ حاولت السلطات العليا للبلاد بعد التحسن الأمني والسياسي وارتفاع أسعار المحروقات من خلال البرامج الاستثمارية العمومية تحريك عجلة النمو وتخفيض معدلات البطالة.

Abstract :

Employment is one of the most important challenges facing governments, where the role of the state remains the first is to reduce the unemployment rates despite the differences in their intellectual orientation, unemployment is one of the most macro-variables affected by public spending and economic growth, the latter is evidence of employment and the dynamics of employment in normal cases, because the high productivity of the worker results in an increase in economic growth and an increase in employment rates.

The decline in oil prices in 1986 had a profound effect on the deteriorating economic situation in Algeria, as investments declined and foreign debt accumulated. As a result, employment opportunities in public employment decreased, This was affected by the labor market, where there were severe imbalances, especially during the 1990s, where unemployment rates rose to more than 28% of the total labor force in 1996, in addition to the demographic composition of Algeria, demographic growth is characterized by young people of working age constituting a large proportion of the total population; the country's top authorities have tried after the security and political improvement and the rise in fuel prices through public investment programs to accelerate the growth and reduce unemployment rates.

- أولاً: الاطار المفاهيمي العام للبطالة

من أجل إعطاء المفهوم الصحيح للبطالة يجب التطرق إلى مختلف التعريفات لهذه الظاهرة، وكيفية قياسها، وسنتطرق أيضاً من خلاله إلى مختلف أنواع البطالة وذلك لإعطاء فكرة حول مدى صعوبة تقدير معدلات البطالة بالدقة اللازمة، ثم صعوبة معالجتها حسب الأسباب المنشأة لها وحسب الإمكانيات المتاحة و المتوفرة للحد من هذه الظاهرة، ومن أجل فهم مشكلة البطالة أكثر.

1- مفهوم عام للبطالة وحالة التعطل:

إن مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن حدتها تكون أكثر في البلدان النامية، وينجم عن البطالة نتائج وخيمة على مختلف الجوانب، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر البطالة ضياع لموارد هام من الموارد الاقتصادية وهو العمالة؛ ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

أ- تعريف البطالة: للإلمام أكثر بظاهرة البطالة نتعرف على مفهومها اللغوي والعلمي، وسرد أهم التعاريف للمنظمات ذات الصلة، وأهم العلماء والمفكرين الاقتصاديين.

- المفهوم اللغوي: تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة، والتي لاتزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف، إلى الدرجة التي يمكن القول معها أن تعريفها

جامعا مانعا لها أمر صعب، باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة، كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها⁽¹⁾.

فقد ورد في معجم اللغة العربية، ((أن البطالة مشتقة من بَطُلٌ، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه والبطال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقه و صلاحيته؛ في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل و بالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف؛ وفي اللغة الفرنسية كلمة - Chômage - والتي تعني البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل لكن فعل - Chômer - يعني أيضا الاستئصال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي يستريح في الظل و من ثم يستأنف عمله⁽²⁾.

- المفهوم العلمي: ورد في القاموس الاقتصادي، أن البطالة بالمعنى الحصري تعني فقدان الأجير لعمله لا إراديا، أما بالمعنى المتعارف عليه، فهي تعني كل توقف عن النشاط إراديا أو إجباريا للأجراء أو لغير الأجراء⁽³⁾، وتعرف البطالة أيضا بأنها اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى⁽⁴⁾، كما أن هناك من عرفها على أنها "الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك، ولهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين⁽⁵⁾".

- وتعرفها هيئة الأمم المتحدة (ONU): يكون في بطالة، كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه⁽⁶⁾.

- أما في الجزائر فيعرفها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية⁽⁷⁾:

- ✓ أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 60 سنة؛
- ✓ لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاوّل عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- ✓ أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- ✓ أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

2- قياس البطالة:

يعرف معدل البطالة في هذا المقياس على أنه النسبة بين عدد العاطلين على العمل والعدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة خلال فترة زمنية معينة، إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار وتوسع هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموما وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان؛ ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية: (8)

$$UR = \frac{U}{U + E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

UR: معدل البطالة

LF: يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشغلون E أو يبحثون عن عمل U

U: عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف BIT

E: عدد المشتغلين

توجد عدة اختلافات بين الدول فيما يخص طرق قياس معدل البطالة، وهي تعود إلى عدة عوامل منها التغيرات في حدود سن العمل وفي تحديد القوى العاملة (نجد مثلا في بعض الدول القوة العاملة بين 15-60 سنة، في حين في دول أخرى بين 16-60 سنة) وكذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس وخريجي الجامعات والمعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين. (9)

يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل، ويعتبر أيضا من أهم مقاييس أداء سوق العمل.

يبقى أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو اللجوء إلى التعدادات السكانية، والمسوحات الأسرية وهي مبنية على عينة ممثلة لمجموع السكان أو السجلات الإدارية لمكاتب العمل.

مهما كانت نوعية الأداة المستخدمة في قياس البطالة فإن مصداقية البيانات ترجع بالدرجة الأولى إلى التعاريف المستخدمة للبطالة، لذا تظهر كثير من الآراء المتضاربة والمتناقضة بخصوص دقة القياس الإحصائي للبطالة في كثير من الدول.

بالرغم من المشاكل التي قد تظهر من خلال قياس وتفسير معدل البطالة، فإن هذا المؤشر يبقى من أفضل المؤشرات لقياس أداء سوق العمل، إلا أن القراءات والتحليل الجيدة لهذه المعدلات تبقى مهمة، فمعدل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبر عن اختلاف التجانس، حيث أن مجموع السكان له معدلات بطالة مختلفة ومتفاوتة لعدة أسباب، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات،

وعليه فإن من الواجب القيام بحساب هذا المعدل انطلاقاً من كل مجموعة (حسب الفئات العمرية، الجنس، العرق، المناطق، المستوى التعليمي، تجزئة سوق العمل،....).

3- أنواع البطالة:

للبطالة أشكال متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جداً لأنه تبعاً لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها، وعموماً تأخذ البطالة أنواع نذكرها:

أ- البطالة الاحتكاكية⁽¹⁰⁾: تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له؛ أو حالة عدم العثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة، البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءً على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

ب- البطالة الهيكلية: يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين⁽¹¹⁾:

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.

ت- البطالة الدورية⁽¹²⁾: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة.

ث- البطالة الاجبارية⁽¹³⁾: هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، و هي تحدث عن طريق تسريح العاملين والاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون رغباً في العمل، وقادراً عليه، وقابلاً لمستوى الأجر السائد، كأن يعلن المشروع إفلاسه أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخصوصية، وقد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية.

ج- البطالة الاختيارية⁽¹⁴⁾: وصف أطلقه الاقتصادي الإنجليزي "جون ما يند كير" على البطالة التي تعزى مباشرة إلى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة، فهي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل اختياريا، إما بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لبحثه عن عمل ذو مزايا أحسن، وتشمل أيضا الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع بسبب غياب الرغبة في العمل.

ح- البطالة المقتعة: هذا النوع من البطالة كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة⁽¹⁵⁾، وتشير البطالة المقتعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج، وتنشأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الأرض الزراعية، كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي، بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة⁽¹⁶⁾.

خ- البطالة السافرة: يعتبر هذا النوع من البطالة مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، والبطالة السافرة رغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية، ومدتها الزمنية، قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب غياب أو ضعف برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

د- البطالة الموسمية⁽¹⁷⁾: تحدث البطالة الموسمية عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويقل في غيرها، بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في موسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وكذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و قطاع البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات.

4- آثار ظاهرة البطالة:

للبطالة العديد من الآثار وللإحاطة بها سوف نقسمها لآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية:

أ- الآثار الاقتصادية: يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة للعاطلين عن العمل، وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام، ويمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور، ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور⁽¹⁸⁾.

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً.

- تأثير البطالة على حجم الإنتاج، فالنتاج الوطني يكون له تأثير واضح على حركة التصدير والاستيراد وما يسبب ذلك من اختلال للميزان التجاري؛ انخفاض الإنتاج يؤدي إلى نقص في الصادرات مما يساهم في تدني الدخل الوطني وتنخفض مستويات المعيشة وتنكمش القوى الشرائية ويقل الاستيراد، وهذا في حد ذاته يصيب الميزان التجاري بحالة عدم التوازن⁽¹⁹⁾.

ب- الآثار الاجتماعية: نجد كذلك للبطالة آثار اجتماعية خطيرة تسعى حكومات مختلف الدول خاصة منها النامية لحصر مثل هذه الآثار التي لها انعكاسات سلبية على المجتمع، ويمكن ذكر بعض هذه الآثار كما يلي:

- الهجرة: إن تجريد الإنسان من حقه في العيش الكريم، يولد لديه شعور بأنه في المكان الخطأ وغريب في وطنه الذي لم يوفيه حقه، ولم يوفي بالعهد والعقد الاجتماعي متمثلاً في عدم تمكنه من حقه في العمل، فتكون الهجرة بمثابة صمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار رغم عدم سهولته اجتماعياً ونفسياً⁽²⁰⁾.

- الفقر: الفقر هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعاً لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية، وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته، كما أنه جريمة لأنه يجرد الإنسان من إنسانيته⁽²¹⁾.

- الانتحار: البطالة تأثير سلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة؛ وما لاشك فيه أن لهذا الشعور تأثير مدمر على البطال قد تصل إلى الانتحار.

ت- الآثار السياسية: نجد للبطالة تأثير على المجتمع من الناحية السياسية، ذلك بظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المواطن في هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في المجتمع فتبدأ بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن؛ فأصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمراً حتمياً لضمان سلامة الدولة وهدفاً رئيسياً لكفالة ولاء المواطنين للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة وعلى الاحتفاظ بصلابة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان⁽²²⁾.

- ثانياً: الاطار المفاهيمي لسياسات سوق العمل والتشغيل

بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات سوق التشغيل في منتصف السبعينيات وبداية الثمانينات، وأصبحت من متضمنات السياسة الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدولة في رسم الخطوط العريضة تتبعها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أصبح يأخذ حيزاً كبيراً في تسطير برامج الاستثمارات الاقتصادية العامة لكثير من الدول خاصة النامية منها، وكلها تهدف إلى محاربة ظاهرة البطالة؛ ولهذا كانت سياسة التشغيل أحد أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الحديثة، وذلك من أجل تحديد المفاهيم الخاصة بها وآلية عملها، وكذا الأهداف المرجوة منها والوسائل المستعملة وهذا ما سنتناوله بالتفصيل.

1- تعاريف لسياسة التشغيل:

رغم اختلاف آليات سياسة التشغيل والتي توضع حسب التوجه الإيديولوجي الاقتصادي للبلد، إلا أننا هناك توجه مشترك لتعاريف الخاصة بسياسة التشغيل، ومن ضمن هذه التعاريف نذكر:

- إن المعنى العام لسياسات التشغيل هي أنها عبارة عن سياسات لمحاربة البطالة، فنجدها مرتبطة على الأقل بجزء من التحليل الخاص بإشكالية البطالة⁽²³⁾.

- إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن

كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة لتحقيق التشغيل الكامل⁽²⁴⁾.

2- أنواع سياسات التشغيل:

يمكن أن نقسم سياسات التشغيل إلى نمطين هما:

أ- **السياسات السلبية للتشغيل (البرامج غير النشطة):** تعرف أيضا بسياسات التشغيل المعوضة، وهي على عكس سياسات التشغيل النشطة، نجد الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل أو الاتجاه السلي نحوى عمليات التشغيل، عبر تقديم منح أو إعانات وكذا التقليل والتخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القدرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مسبقا، ويصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في السوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة، من أهم برامجها⁽²⁵⁾:

- إعانات البطالة: دعم مؤقت للدخل في شكل إعانات شهرية تقدم للمستحقين من العاطلين المسجلين، ويتوقف استحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق قضاء فترة للدراسة أو المرض أو رعاية طفل، على أن بعض البلدان لا تشترط حدا أدنى لفترة العمل السابق كمييار لاستحقاق الحد الأدنى من الإعانة.
- التأمين ضد البطالة: يهدف نظام التأمين ضد البطالة إلى ضمان حماية نسبة للعامل في حالة البطالة الاقتصادية بتقليل عدم تأكده من دخله المقبل والذي يشتد خلال الفترة الانتقالية.
- التقاعد المبكر: دعم الدخل لمن لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم وتقترب سنهم من سن التقاعد، وتساوي الإعانة مستوى معاش الشيخوخة، وكبدل لذلك يمكن أن تحل إعانات ما قبل التقاعد محل التقاعد المبكر والتي تقل عادة عن معاش الشيخوخة؛ ويتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد. وعلى الرغم من عدم انتشار هذه البرامج في الدول العربية إلا أن القليل منها بدأ تطبيقه مثل الجزائر.

ب- **السياسات الايجابية للتشغيل (البرامج النشطة):** تعرف أيضا بسياسات التشغيل المحفزة، تعمل على اختيار الآليات المعتمدة في سياسة تشجيع عمليات التشغيل، التي يكون من شأنها زيادة الحظوظ بالنسبة للبطالين في حصولهم على منصب شغل، هذه الاستراتيجية تعمل أساسا على تطبيق مبدأ التحضير للشغل، لتحتم بذلك على البطالين الذين يستفيدون من منحة البطالة البحث عن عمل وتحسين قدراتهم التشغيلية، وذلك باعتماد الفعالية في خدمات إعادة الإدماج، وتستعمل في هذه السياسات⁽²⁶⁾:

- الهيئات العامة للتوظيف: تتولى تقديمها عادة وزارة العمل وتشمل الخدمات العامة للتوظيف المساعدة في البحث عن العمل والتوظيف، وإدارة إعانات البطالة وتقديم المشورة اللازمة وتقليل من فجوة المعلومات التي تفصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، أي تسهيل الاتصال بين الباحثين عن عمل ومؤسسات العمل ذات الوظائف الشاغرة؛ تستعملها الجزائر في الفترة الحالية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

- دعم التوظيف: يدفع دعم الأجر أو تكلفة التدريب إلى أحد أصحاب الأعمال لفترة من الزمن، شريطة أن يستخدم صاحب العمل أحد المسجلين من الباحثين عن عمل.

- الخلق المباشر للوظائف: تقدم منح أو قروض تفضيلية لصاحب عمل لتغطية تكلفة خلق الوظائف شريطة أن يشغل الوظائف الجديدة المسجلون من المتعطلين عن العمل.

- دعم التوظيف الذاتي وترقية العمل المستقل: هناك بعض الدلائل على وجود آثار إيجابية لهذا البرنامج، تتخذ هذا البرنامج أشكالاً مختلفة بما في ذلك المنح، والقروض التفضيلية، وسداد الفائدة على القروض التجارية أو تقديم ضمان للائتمان، التدريب على الأعمال، والمساعدة على تصميم خطة أعمال، وتعد الجزائر من الدول العربية الرائدة في هذه البرامج من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

واستناداً بتجارب بلدان الاتحاد الأوروبي في مجال السياسات النشطة يمكن اعتماد منهجية تطوير

البرامج النشطة باعتماد المقاييس التالية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (1): توضيح لربط البرامج النشطة بالأهداف المسطرة حسب الطرف الاقتصادي

الأهداف المسطرة	توجيه البرامج نحو	الجهة المستهدفة
مواجهة تراجع النمو الاقتصادي بصفة ظرفية	- توليد فرص العمل (برامج أشغال عمومية،...) - التشغيل المدعم (حوافز للمؤسسات) - دعم العمل المستقل.	- فئات خصوصية - تركيز البرامج في المناطق المتضررة أكثر من البطالة والمناطق ذات النسيج المحدود.
معالجة انعدام التوازن بين العرض والطلب	- تحسين خدمات التشغيل - تحسين المطابقة بين العرض والطلب - تطوير تقنيات البحث عن شغل - المساعدة على الحراك الاجتماعي والقطاعي والجغرافي - دعم أنظمة التدريب.	- المناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود - القطاعات الاقتصادية - المهن الجوارية.
تحسين التصرف في	- خدمات التشغيل	- الداخلون لسوق الشغل

سوق العمل	- الرفع من أداء الآليات والبرامج؛ -وضع مؤشرات للمتابعة وقياس الأثر؛ -توفير البيانات حول سوق العمل وتطوراتها المستقبلية.	- المؤسسات؛ - المناطق.
-----------	---	---------------------------

المصدر: علي حمدي، تنظيم وتطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، 15- 16 نوفمبر 2008، قطر، ص 19.

3- السياسات الهيكلية للتشغيل:

كثيرا ما تستخدم السياسات الظرفية لسوق العمل لاستكمال السياسات الهيكلية؛ تتضمن السياسات الهيكلية مجموع الإجراءات التي تهدف إلى الرفع من مستوى الإنتاج وتحسين معدلات استخدام عوامل الإنتاج والطاقات الإنتاجية في البلد، كما تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ويتم ذلك عبر سياسات ترويج الادخار والاستثمار، وكذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ثالثا: أثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل في الجزائر (2001-2014)

1- القوى التشغيلية في الجزائر:

سنحاول تصنيف القوى العاملة المشتغلة حجما ونسبة وهيكلها أيضا، حيث يعتبر مطلبا أساسيا لتحديد مستويات العمالة والتعرف على القطاعات التي تعاني من نقص في أو زيادة في العمالة، لكي نستخلص الخصائص الحقيقية للعمالة في الجزائر.

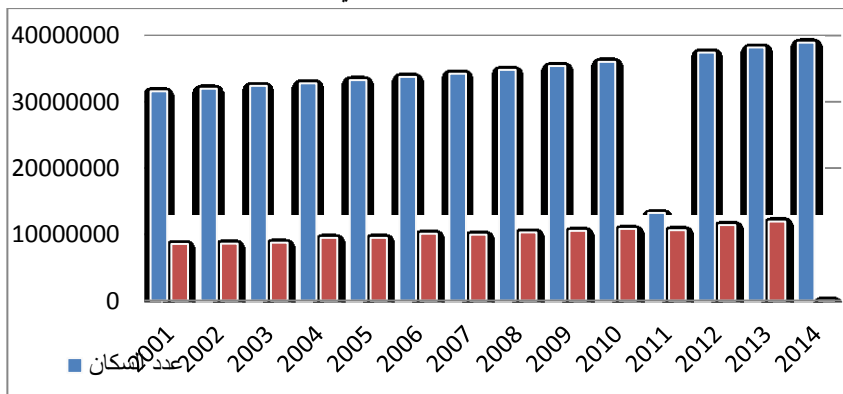
أ- عدد السكان والفئة النشطة: يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاما فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ويشمل ذلك كلا من العاملين والعاطلين عن العمل، بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسمين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي؛ يعتبر هذا المقياس مهم في معرفة العلاقة بين تطور عدد السكان والفئة النشيطة وهي تختلف من بلد لآخر، الجزائر بسبب ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي تمتاز بتوسع في الفئة النشيطة، والتي يمكن أن تخلق لها بعض المصاعب في توفير مناصب عمل.

الجدول (2): إجمالي عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر (2001-2014)

السنوات	عدد السكان	الفئة النشطة	معدل النشاط %
2001	31590320	8568221	27.12
2002	31990387	8625487	26.96
2003	32394886	8762326	27.04
2004	32817225	9469946	28.85
2005	33276887	9492508	28.52
2006	33749328	10109645	29.85
2007	34261971	9968906	29.09
2008	34811059	10315000	30.62
2009	35401790	10544000	29.63
2010	36036159	10812000	30.00
2011	36717132	10661000	29.03
2012	37439427	11423000	30.51
2013	38186135	11964000	31.33
2014	38934334	11453000	29.41

المصدر: تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

الشكل (1): تطور عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر (2001-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل التوضيحي أن هناك زيادة معتبرة سنوياً في عدد السكان، مما يخلق فئة نشطة إضافية من سنة إلى أخرى، وهناك توافق كبير بينهما وهو ما يترجمه معدل النشاط الذي

كان متوسطة خلال فترة الدراسة 29%، اذا قمنا بمقارنة بين هذه النسبة مع نظيرتها في الدول المتقدمة نجد أنها منخفضة وهذا راجع لتركيبية السكانية في الجزائر.

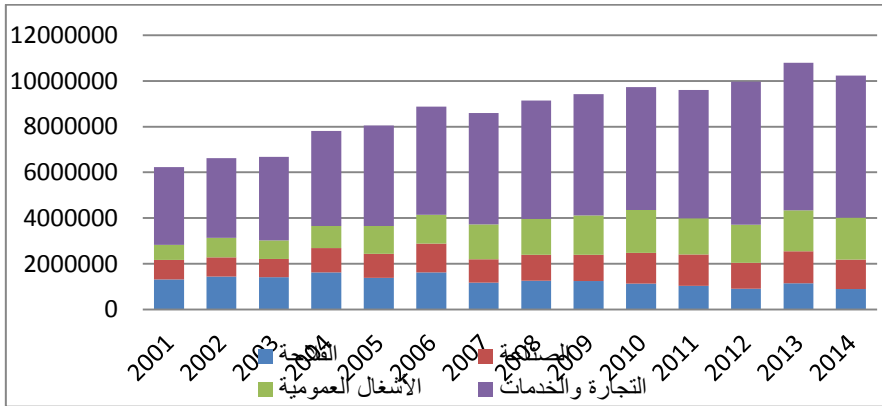
ب- توزيع التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية: إن دراسة هذا التوزيع للتشغيل جد مهم لمعرفة تأثير الاستثمارات العمومية في الجزائر على التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يسمح للحكومة بترتيب اولويات الانفاق على حسب القطاعات التي تحقق أكبر نسبة من التشغيل، في الجزائر يمكن أن نقوم بتقسيم القطاعات المشغلة إلى أربع قطاعات هي الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، تجارة وخدمات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (3): توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)

القطاع السنة	الفلاحة		الصناعة		الأشغال العمومية		تجارة وخدمات		المجموع
	الرقم	%	الرقم	%	الرقم	%	الرقم	%	
2001	1312069	21.06	861119	13.82	650012	10.44	3405572	54.68	6228772
2002	1438000	21.70	840000	12.70	860000	13.00	3481000	52.60	6639124
2003	1412340	21.13	804152	12.03	799914	11.97	3667650	54.87	6684056
2004	1617125	20.74	1067850	13.60	967568	12.41	4152934	53.23	7798412
2005	1380520	17.16	1058835	13.16	1212022	15.07	4392843	54.61	8044220
2006	1619633	18.15	1263591	14.25	1257703	14.18	4737877	53.42	8868804
2007	1170898	13.62	1027817	11.96	1523610	17.73	4871918	56.69	8594243
2008	1252000	13.69	1141000	12.48	1575000	17.22	5178000	56.61	9146000
2009	1242000	13.11	1149000	12.61	1718000	18.14	5318000	56.14	9472000
2010	1136000	11.67	1337000	13.73	1886000	19.37	5377000	55.23	9736000
2011	1034000	10.77	1367000	14.24	1595000	16.62	5603000	58.37	9599000
2012	912000	8.04	1135000	11.16	1663000	16.35	6260000	61.55	10170000
2013	1141000	10.60	1407000	13.00	1791000	16.60	6449000	59.80	10788000
2014	899000	8.80	1290000	12.60	1826000	17.80	6224000	60.80	10239000

المصدر: تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2014. الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (2): تطور توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، يمكن تحليل معدلات التشغيل في القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) كالآتي:

- التشغيل في القطاع الفلاحي: حساب معدلات التشغيل في القطاع الفلاحي من المعطيات الصعبة في الجزائر، لأننا لا نستطيع تقدير الأرقام بصفة كافية بسبب وجود أشخاص يمارسون هذه المهنة بشكل ثانوي وكذلك أثناء مواسم الجني، كما تلعب الأمطار دور مهم في زيادة وتقليص عدد المناصب؛ التشغيل في القطاع الفلاحي يبقى ضعيف مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وقد عرف هذا الأخير تراجعاً في توظيف العمالة حيث انخفض عدد العمال من 1312069 سنة 2001 إلى 899000 رغم المبالغ الكبيرة المخصصة للقطاع الفلاحي وهو ما يتناقض مع الأرقام التي تحصلنا عليها في المبحث الأول الخاص بالنمو الاقتصادي أي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن القول أن التشغيل في القطاع الفلاحي يبقى مرهوناً بالظروف المناخية وتساقط الأمطار حيث أغلب العمال في هذا القطاع مؤقتين ويتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى، وكذلك ساهم النزوح الريفي في تخفيض النسبة، وهو ما يفسر بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع ما زالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به، وتمثل نسبة متوسط التشغيل في هذا القطاع.

- التشغيل في قطاع الصناعة: كان إحدى أهم القطاعات خلال السبعينات مي حيث نسب التشغيل بسبب السياسات المنتهجة آنذاك، ووصل إلى أكثر من 20% من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وأصبحت حالياً تشغل فقط ما قيمته 13% خلال الفترة (2001-2014) من إجمالي اليد العاملة، إلا أن هناك زيادة معتبرة من حيث العدد ففي سنة 2001 كان القطاع يشغل 861119 عامل ووصل 1407000 عمال سنة 2013، مازال القطاع الصناعي يعاني من المشاكل

فيما تعلق بضعف القدرة الإنتاجية، وعدم قدرته على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وارتفاع الواردات التي تعد في أغلبه واردات صناعية.

- التشغيل في قطاع الأشغال العمومية: فيما يخص التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف هذا الأخير انتعاشا بعد فترة طويلة من الركود والتذبذب، كما لم يساهم برنامج الانعاش الاقتصادي في زيادة عدد العمال في القطاع مثل مساهمة البرنامج الثاني والثالث، ارتفع عدد العاملين في القطاع من 650012 سنة 2001 إلى 1886000 سنة 2010، وبلغ متوسط التشغيل من إجمالي العاملين خلال فترة الدراسة 16%.

- التشغيل في قطاع التجارة والخدمات: من خلال الشكل البياني يظهر جليا هيمنة قطاع التجارة والخدمات في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة (2001-2014)، إن هذا القطاع الذي يحتوي بدوره على قطاعات أخرى كالتجارة، الإدارة، النقل وخدمات أخرى قد يعتبره بعض الاقتصاديين أنه قطاع غير منتج، لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج، رغم ذلك يعد الأكثر تشغيلا في جل دول العالم، كما تعتبر زيادته دلالة للتقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، حيث كلما زاد التطور والرفاه صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات من المواطنين، انتقل عدد اليد العاملة في هذا القطاع من 3405572 سنة 2001 إلى 6449000 سنة 2013، وبلغ متوسط التشغيل فيه حوالي 55% خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر.

2- أثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل للفترة (2001-2014):

إن هذه البرامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور بسبب معدلات الكبيرة للبطالة، عرفت هذه الفترة تدخل الدولة في ضخ الاستثمارات العمومية من أجل زيادة معدلات التشغيل، من خلال هذا المطلب سنتعرف لأسباب البطالة في الجزائر وتأثير الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة.

أ- أسباب البطالة في الجزائر: تتعدد وتختلف أسباب البطالة من بلد لآخر حيث تؤثر كل من السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وسياسة التعليم والتكوين والنمو الديمغرافي تؤثر كلها في جانب العرض أو جانب الطلب لسوق الشغل، بصفة عامة يمكن إدراج أسباب البطالة في الجزائر إلى ما يلي:

- انخفاض أسعار المحروقات: إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة تفوق 70% على الجباية البترولية في إعداد الميزانية السنوية وعلى المحروقات بنسبة 96% في جلب العملة الصعبة، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية يعرف الاقتصاد فيها حالة الرواج بارتفاع حجم الاستثمارات ومن ثم خلق مناصب الشغل، وانخفاض معدلات البطالة في حين يحدث العكس تماما في حالة انخفاض أسعار البترول إذ تنخفض الاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة؛ عرف الاقتصاد الجزائري أزمات حادة واختلالات على المستوى الكلي بسبب انخفاض أسعار البترول في بداية

الثمانينات، حيث وصل سعر البرميل إلى 14 دولار سنة 1986 ما أدى إلى الانكماش الاقتصادي بانخفاض حجم الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة للفتترات اللاحقة.

- ثقل المديونية: إن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى تفاقم أزمة المديونية في الجزائر التي كانت موجودة أصلا قبل سنة 1986 بسبب اعتماد الجزائر على المديونية في تمويل الاستثمارات، كما أن الجهات التي تمنح القروض لها شروط تقييدية في توجيه القروض نحو القطاعات المنتجة على حساب القطاعات التي تخلق مناصب شغل.

- ارتفاع حجم السكان: يمكن اعتبار الزيادة السكانية سلبية إذ كانت تفوق معدل الزيادة في النمو الاقتصادي، إذ يحدث في هذه الحالة ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم قدرة الاقتصاد على توفير مناصب الشغل الملائمة للزيادة السكانية؛ عرفت الجزائر ارتفاع حجم السكان بدءا من تاريخ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما خلق مشاكل كبيرة للاقتصاد الذي لم يكن قادر على تحملها.

- برنامج الخصخصة: إن من أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بداية من فترة التسعينات تطبيق برنامج الخصخصة، الذي فرض على الجزائر أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من قبل صندوق النقد الدولي، حيث ساهمت سياسة الخصخصة في تسريح عدد كبير من العمال نتيجة كون أغلب المؤسسات بها فائض من العمالة، ووصل معدل البطالة بعد سياسة الخصخصة 29%.

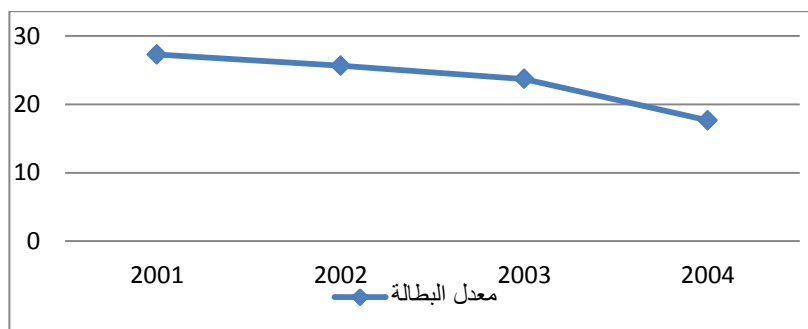
ب- أثر برنامج الانعاش الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2001-2004): لقد سجلت هذه الفترة استحداث قرابة 1 مليون منصب شغل، إلا أن الشيء الذي يمكن ملاحظته خاصة خلال هذه الفترة أن مناصب الشغل ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمارات العمومية وسيما برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وأجهزة تشغيل الشباب، ولا يزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل؛ وقد حقق برنامج الانعاش الاقتصادي في مجال التشغيل النتائج المواتية:

الجدول (4): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
الاستثمار العمومي بالمليار د.ج	357.395	452.93	516.504	638.036
حجم العمالة النشيطة	8568221	8625487	8762326	9469946
حجم العمالة المشغلة	6228772	6639124	6684056	7798412
معدل البطالة (%)	27.3	25.66	23.72	17.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [/http://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

الشكل (3): معدل البطالة في الجزائر (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر من خلال تطبيق برنامج الانعاش للفترة (2001-2004) عرفت تراجعاً محسوساً وانتقالاً فريداً من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين عام 2001 حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3% من إجمالي الفئة النشطة، لينخفض عدد البطالين 1.6 مليون سنة 17.65% سنة 2004.

ت- أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2005-2009):

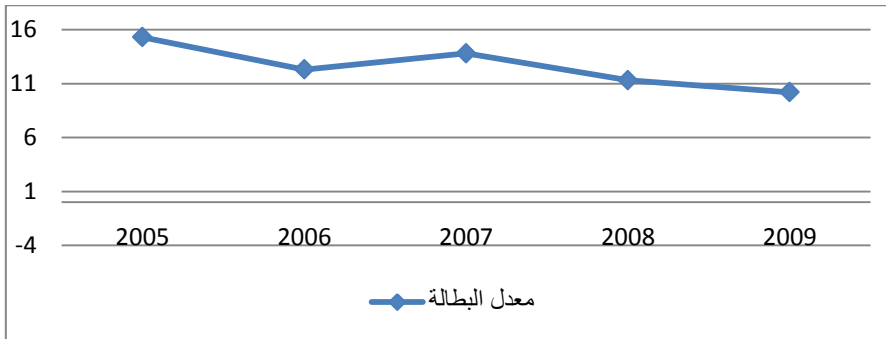
جاء هذا البرنامج لاستكمال وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة بإنشاء 2 مليون منصب شغل خلال هذه الفترة (2005-2009)، وقد حقق برنامج دعم النمو في مجال التشغيل النتائج المولوية:

الجدول (5): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العمومي بالمليار د.ج	806.905	1015.144	1434.638	1973.278	1946.311
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	9492508	10109645	9968906	10315000	10544000
حجم العمالة المشغلة	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz>

الشكل (4): معدل البطالة في الجزائر (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول وبالاتماد على الشكل التوضيحي، نلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ساهم في استحداث حوالي 1.5 مليون منصب عمل، لينخفض معدل البطالة إلى ما يقارب 10.2% سنة 2009 بعد أن قدر سنة 2005 ب 15.3%، إذ نتج ذلك بسبب ارتفاع حجم العمالة من 8044220 سنة 2005 إلى 9472000 سنة 2009، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية النمو الأكبر في حجم العمالة خلال الفترة المعنية، ويرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته الكبيرة له، إضافة إلى قطاع الخدمات.

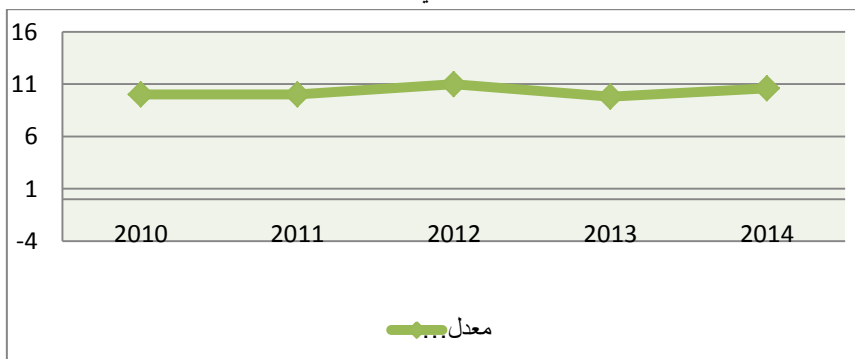
ث- أثر برنامج توظيف النمو الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2010-2014): نظرا لديناميكية الجيدة للبرنامجين السابقين، حاولت السلطات العليا الاستمرار في النهج واستهداف معدل للبطالة أقل من 10%، وقد حقق برنامج توظيف النمو الاقتصادي مجال التشغيل النتائج المولوية:

الجدول (6): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق العمومي بالمليار د.ج	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9
حجم العمالة النشطة بالآلاف	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000
حجم العمالة المشغلة	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000
معدل البطالة (%)	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz> / تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

الشكل (5): معدل البطالة في الجزائر (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، نلاحظ أن برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014) شهد تسجيل معدلات البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب ما

بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، حيث أنه على الرغم من خلق حوالي 1 مليون منصب عمل بين سنتي 2010 و 2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بنفس النسبة، كما نلاحظ فقدان 0.5 مليون منصب لسنة 2014، وتعد سنة 2013 الأفضل كمعدل البطالة ب 9.8%، ويمكن القول أن برنامج توطيد النمو الإقتصادي لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة رغم أن قيمة ما تم إنفاقه تتجاوز بكثير ما تم إقراره في البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يدل على أن التوسع في الطلب الكلي لم يعد ذو تأثير كبير على حجم العمالة الذي وصل إلى مستويات قصوى لا يمكن تجاوزها في ظل الجمود الكبير الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي في الاقتصادي الجزائري.

3- سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر:

نظرا للوضعية المزرية في قطاع التشغيل عقب الأزمة البترولية، وتفاقم مشكلة البطالة اضطرت الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية لخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة؛ برامج وسياسات التشغيل في الجزائر أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، يكسبه وضع اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

أ- برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على تمويل الدولة:

- برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): في جوان 2008⁽²⁷⁾ شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديرية الولائية للتشغيل وتمثل أهداف هذا الجهاز في تشجيع الإدماج المهني لشباب طالبي العمل المبتدئين، سواء كانوا من فئة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي أو الشباب خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني، وحتى الشباب بدون تكوين ولا تأهيل؛ بموجب هذا الإجراء فإن أصحاب المؤسسات المشغلة لليد العاملة ستستفيد من مساهمة الدولة في الأجر الأصلي للشباب الذي يتم تشغيله لمدة ثلاث سنوات من 12 ألف دج في السنة الأولى كما ستغطي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي هذا الأجر ب 10000 دج، في السنة الثانية وب 8000 دج في السنة الثالثة من عقد العمل الذي يحوزه الشباب حاملي الشهادات، إن مثل هذا الإجراء إذا ما تم احترام تطبيقه من طرف أصحاب المؤسسات سوف تكون له نتائج كبيرة في خلق مناصب عمل جديدة من شأنها التخفيض الملموس لمشكلة البطالة.

الجدول (7): الوظائف الجديدة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (2011-2012)

السنوات	2010	2011
عدد الوظائف الجديدة (DAIP)	273141	660810
نسبة مساهمة الجهاز في نسبة التشغيل الكلية	2.81	6.88

المصدر: وزارة الاستشراف والإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني 2011، 2012، ص 61.

- برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية، ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، والحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) والباحثين عن منصب شغل لأول مرة؛ وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص⁽²⁸⁾.

الجدول (8): الوظائف الجديدة في إطار عقود ما قبل التشغيل (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الوظائف	6614	4683	4805	52172	48718	41375	62382	55977	21929

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 222.

- برامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية (ESIL): وهو يعد بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، ويتلخص هذا البرنامج في إدماج الشباب البطال، الذين لا يجوزون على مؤهلات، أو الذين يمتلكون مؤهلات بسيطة وتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة، وترمي هذه الترتيبات إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب

الجماعات المحلية، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي⁽²⁹⁾.

الجدول (9): الوظائف الجديدة في برامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية (2001-2011)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الوظائف	89000	70500	72500	72500	62581	104408	126266	131516	130976	62161	173023

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 224.

يظهر لنا التذبذب في المناصب المستحدثة من خلال برنامج التشغيل، ويمكن تفسير هذا التذبذب بتشبع الجماعات المحلية بالعمالة.

- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطلاة الشباب ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية؛ وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية بشبكات الطرقات والري والحفاظة على البيئة والغابات وغير ذلك⁽³⁰⁾.

الجدول (10): الوظائف الجديدة برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (2001-2011)

السنوات	عدد الوظائف
2001	11811
2002	11811
2003	11811
2004	11811
2005	11811

11811	2006
11811	2007
11811	2008
11811	2009
11811	2010
11811	2011

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة، 2013، ص 223.

ب- برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على المبادرات الخاصة: تتمثل في تلك البرامج التي تعتمد على صيغة أخرى في الإدماج، وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وهذا من خلال هياكل كل من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997، كما أن الهيئة المختصة المعروفة باسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، هي التي كلفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز، ومن أهم مهامها (31):

- ✓ تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار المشاريع الاستثمارية وتمويلها.
 - ✓ تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتدريب والتشغيل والتوظيف الأولي.
 - ✓ القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ومساعدتهم عند الحاجة.
 - ✓ إنشاء مناصب شغل دائمة للشباب البطالين البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة.
- وكانت حصيلة هذا الجهاز في فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014):

الجدول (11): الوظائف الجديدة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2001-2014)

السنوات	2009 - 2001	2014 - 2010	2014-2001
عدد وظائف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	233281	227200	460481

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 227.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك تقارب في عدد المناصب المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بين الفترتين، وهذا راجع للتوسع الكبير في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، خاصة بعد ما يعرف بأحداث السكر والزيت جانفي 2011، في إطار ما يعرف بشراء السلم الاجتماعي.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): وهي آلية جديدة أنشأت سنة 2004 وتهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها، تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئة الإناث، وتنمية روح المقاولاتية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي؛ والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذا الجهاز:

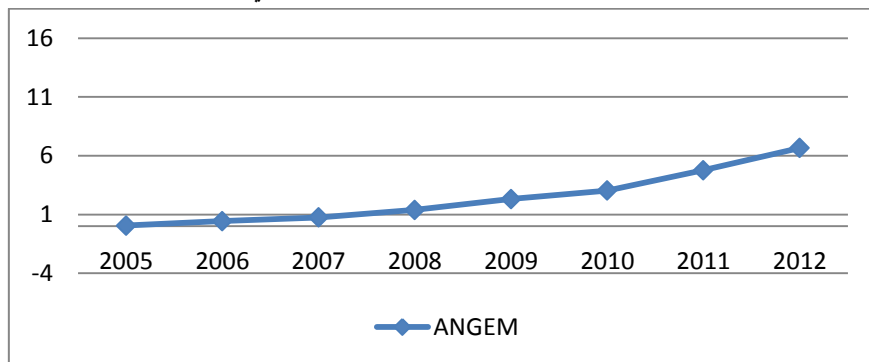
الجدول (12): الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2001-2011)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412
مساهمة الوكالة	0.06	0.43	0.75	1.39	2.31	3.04	4.77	6.66

المصدر: إحصائيات ANGEM على موقع الانترنت: www.angem.dz

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6): نسب التوظيف ANGEM من نسبة التشغيل الكلية في الجزائر (2005-2012)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول تشير الإحصائيات الواردة أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06% لسنة 2005 إلى 6.66 % سنة 2012، وهو ما يبين فعالية هذا الجهاز في التشغيل.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المقيمين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 - 50 سنة، والتكفل بالأشخاص المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، فهو يعمل على إعادة إدماجهم في العمل، وذلك من خلال المنحة المقدمة للبطالين مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق؛ ويمكن تلخيص أهم إجراءات الصندوق فيما يلي⁽³²⁾:

- دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنظمين الى الصندوق لمدة قدرها 70 شهرا.
- الدعم و المساعدة من أجل الرجوع الى العمل.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.

الجدول (13): الوظائف الجديدة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2001-2014)

السنوات	2009 - 2001	2014 - 2010	2014 - 2001
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	23155	47800	709555

المصدر: دهماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 227.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف

مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار؛ تتولى المهام التالية (33):

- ✓ تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية.
- ✓ تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنت و مراكزها الدعائية و مختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.
- ✓ تضفي الطابع الرسمي على المزاي التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- ✓ تحصر على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

✓ تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

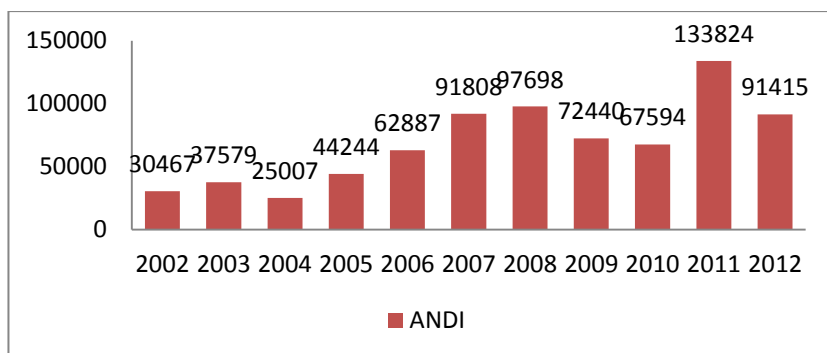
الجدول (14): الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)

السنوات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
عدد الوظائف	91415	133824	67594	72440	97698	91808	62887	44244	25007	37579	30674

المصدر: إحصائيات ANDI على موقع الانترنت: www.andi.dz

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (7): عدد المناصب في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ التطور الكبير في مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، علما أن الوكالة تقوم بتفلسم الاستثمارات في جل القطاعات ولكل الاطراف كانت عامة أو خاصة بشقيها المحلي والأجنبي، هذا ما سمح لها بزيادة عدد المناصب من 30467 منصب سنة 2002 إلى 133824 منصب سنة 2011.

الشكل (15): خصائص مختلف أجهزة التشغيل في الجزائر

الهيات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM الي أنشأت 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	- ضبط سوق العمل - تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	جميع الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت (ADS)	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	- إعانة السكان المحرومين - ترقية تطوير التشغيل	الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخليل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخليل - الجامعيين و التقنيين الساميين الباحثين عن أول منصب شغل	- الشبكة الاجتماعية: IAIG AFS - التنمية الجماعية التساهمية - القرض المصغر TUPHIMO - برنامج الجزائر البيضاء - برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) - مناصب الشغل الموسمية ذات (ESIL)المبادرة المحلية
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	مصالح رئاسة الحكومة + وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب الشغل سنهم بين 19 - 35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة	- المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)	وزارة العمل والضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	- عاطلين من 35- 50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة	مركز البحث حول التشغيل. مركز إعادة العمل المستقل.

تمويل إنشاء النشاطات ب5 ملايين دج كحد أقصى.	- المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة			
القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 400000 و500000 دج.	- النساء بالمنازل - الحرفيين الصغار المستفيدين - الشباب العاطلين عن العمل	تسيير القروض المصغرة	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل ANGEM
الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لتجهيزات تخفيض رسوم الجمركة إلى 5% المستوردة من الخارج.	المستثمرين المحليين والأجانب	تستقبل و تنصح وتصطحب المستثمرين	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 220.

- خاتمة وتوصيات:

- تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق الوصول إلى الهدف المنشود، وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية الكلية للنفقات العمومية خلصنا إلى أن هذه الأخيرة تُحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج الوطني والنمو والتشغيل مما يعطي انطباعا على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للاستثمار العمومي في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف المرغوب فيها.
- وجود علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وحجم الاستثمار العمومية، وهو ما نصت عنه النظرية الكنزية في تحليلها للبطالة، حيث ان الاستثمار هو المسؤول الاول عن تحريك عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تشغيل الايدي العاملة وتخفيض نسبة البطالة، ولكن من جهة اخرى فإن الناتج الداخلي الخام هو المسؤول عن حجم الاستثمار، وتكمن اهمية الناتج الداخلي الخام بالنسبة لسوق العمل في النسبة الموجهة للاستثمار من الناتج الداخلي الخام الذي من شأنه استحداث مناصب شغل جديدة.
- إن التقييم الأولي لمختلف برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو التي طبقت في الجزائر، بين بأنه كان لهذه البرامج أثر إيجابي على النمو الاقتصادي التشغيل في الأجل القصير، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة تطبيق هذه البرامج، إلا أن دراسة القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي أثبتت بأن هذا النمو كان في القطاعات التابعة مباشرة لتمويل الحكومة كقطاع الأشغال

العمومية وقطاع الطاقة والمياه، وقطاع الخدمات العامة أما قطاعي الصناعة والفلاحة فمعدلات نموها ضعيفة وغير مستقرة.

- أثبتت الدراسة أن البرامج التنموية خلال الفترة (2001-2014) حققت معدلات تشغيل جد إيجابية من خلال زيادة الطلب الكلي وتحفيز التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبينت أيضاً أنه كان بالإمكان تخفيض البطالة إلى معدلات أدنى لو تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة والحركية في الأداء للاستجابة السريعة للزيادة في الطلب الكلي.

التوصيات:

✓ اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل الاستثمارات العمومية لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول، على أن توجه هذه إلى الاستثمارات المنتجة للثروة ذات اليد العاملة الكثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر النواة الأولى للاقتصاد.

✓ ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص فيه، وإعطاء أولوية للقطاعين الزراعي والسياحي اللذين يعدان من أفضل البدائل الاستيعابية للثروة البترولية؛

✓ ضرورة تنويع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، لتنويع مصادر التمويل وضمان التنافسية وتشديد الرقابة، كما يمكن إنشاء كيان مخصص لدعم هذه الشراكة التي يمكن أن تنتهي بنقل الملكية للخواص المحليين أو الأجانب في إطار اقتصاد السوق.

- الهوامش والاحالات:

(1) زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 13.

(2) مطانيوس حبيب، مداخل في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي في المزة، سورية، 2004، ص 2.

(3) Mokhtar Lakehal, **Dictionnaire d'économie contemporaine**, 2 ème édition, Hurope.S.L, Barcelone, 2001, P113.

- (4) زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداوات البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 75.
- (5) محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 278.
- (6) ONU, **Rapport mondial sur le développement humain**, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P 277.
- ⁷ ONS, Données statistiques, **Activité, emploi et chômage**, Algérie, 2008, P7.
- (8) بقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، الكويت، أبريل 2006، ص 2.
- (9) منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.
- (10) محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 257.
- (11) نفس المرجع، ص 259.
- (12) حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص 257.
- (13) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 27.
- (14) Ulrich kohli, **Analyse Macroéconomique**, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles, 1999, P 90.
- (15) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 28.
- (16) Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, op cit, P 61.
- (17) Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements d'économie politique**, 3^{ème} édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P 391.
- (18) فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 336.
- (19) عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، ص 221.
- (20) أحمد حويطي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 143.
- (21) نفس المرجع، ص 144.
- (22) محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة -أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات-، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003، ص 88.

- (24) مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 164.
- (25) دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 60.
- (26) نفس المرجع، ص ص 64 - 65.
- (27) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 2004، ص 19.
- (28) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة 20، 2002، ص 93.
- (29) نفس المرجع، ص ص 95 - 96.
- (30) دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 222.
- (31) منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- (32) دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 227.
- (33) موقع الوكالة على الانترنت: www.andi.dz